الفصل الخامس

بعيدًا عن ميدان التحرير، هل تؤثر وسائل الاتصال الجديدة؟

مقترب نظري لفهم نموذج الاتصال السياسي في المحليات في ضوء التطورات التكنولوجية

obeikan.com

obeikan.com

مقدمة:

تعد دراسة نظام الاتصال السياسي في المحليات أحد المداخل المهمة للتعرف على علاقة المواطنين المحليين بالمؤسسات السياسية المركزية والمحلية من حيث معرفة الشئون العامة والمشاركة والتفاعل فيما تعلق بالقضايا المحلية والقومية، وأيضًا الرغبة في المشاركة المجتمعية والسياسية على كافة المستويات. فمصادر المعلومات السياسية والقضايا مجال الاهتمام والأطراف الفاعلة في تشكيل اتجاهات المواطنين وعناصر الشبكات السياسية في المجتمعات المحلية وكذلك اتجاهات المواطنين نحو المؤسسات السياسية كلها عناصر مهمة لفهم العلاقات البينية بين المواطنين المحليين وبعضهم البعض، وبينهم وبين المؤسسات السياسية والسياسيين على المستوى المحلي وبينهم وبين السياسيين والمؤسسات السياسية على المستوى المركزي.

وتتعدد أنماط الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية وفقًا لمستوى تطور هذه المجتمعات والخصائص الاجتماعية والثقافية والسياسية التي تميزها؛ فقد يشيع نمط الاتصال السياسي التقليدي في هذه المجتمعات حيث يكون الاعتماد كليًّا على الشبكات الشخصية Interpersonal Networks ويصبح الأفراد مثل النخب السياسية وقادة الرأي في هذه المجتمعات مصادر مباشرة للمعلومات السياسية، كما يقومون بدور بارز في توجية المواطنين في اتخاذ قرارتهم السياسية. وقد يسيطر نمط اتصال سياسي حديث تلعب فيه وسائل الاتصال الجماهيرية التقليدية دورًا كمصادر للمعلومات السياسية وتساعد في تمكين المواطنين من اتخاذ قرارتهم السياسية من خلال الشرح والتفسير. أم النمط الثالث للاتصال السياسي فهو يرتبط بظهور الإنترنت وتطبيقاتها في العملية السياسية.

---

*هذا البحث نوقشت المسودة الأولى له في مؤتمر الجمعية الأمريكية للبحوث السياسية (APSA) بالتعاون مع جامعة بوتسوانا، «الدولة والمجتمعات المحلية فى إفريقيا». جابرون، ١٥-٢٧ يوليو ٢٠١٢.

يقوم هذا النمط على دور أكبر للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية مع توفير فرص أكبر للتفاعل والتشاور السياسي بين المواطنين وبعضهم البعض وبين المواطنين والسياسيين. هذه الأنماط الثلاثة قد تمارس كلها في بعض المجتمعات المحلية في نفس الوقت، وتتفاوت معدلات الاعتماد عليها من مجتمع محلى إلى مجتمع آخر وفقًا لمراحل التطور الاجتماعي والثقافي والسياسي الذى تمر به هذه المجتمعات. وهناك مجتمعات قد يتواجد فيها النمطان الأول والثاني جزئيًّا أو كليًّا، في حين قد يتواجد النمطان الثاني والثالث في مجتمعات أخرى.

ولا شك أن نمط الاتصال السائد في مجتمع من المجتمعات وثيق الصلة بطبيعة النظام السياسي والإعلامي المطبق في هذا المجتمع. فالمجتمعات الديمقراطية التي تتبنى اللامركزية باعتبارها أحد متطلبات الكفاءة والفاعلية السياسية سوف تنتج أنماطًا من الاتصال السياسي يعزز من مشاركة المواطنين المحليين محليًّا وقوميًّا. وعلى العكس من ذلك فإن نظم الحكم السلطوية سوف تزيد من مركزية نظم الاتصال السياسي القائم على التوجيه مما يترتب عليه انخفاض الوعى بالسياسات المحلية والعزوف عن الفعل السياسي والمشاركة وتنامى السخط السياسي نحو العملية السياسة والمؤسسات السياسية والسياسيين على المستويين المحلى والقومي.

وفي مصر لعبت الإنترنت دورًا كبيرًا في تغيير النظام السياسي المصري من خلال استخداماتها في أثناء ثورة ٢٥ يناير ٢٠١٢. وبلغت معدلات استخدام الإنترنت حوالى ٢٠ مليون، أي ٢٥٪ من السكان تقريبًا خلال هذه الفترة. كما أشارت الإحصائيات أيضًا إلى نمو متواصل لاستخدام شبكة التواصل الاجتماعي وخاصة الفيس بوك في نفس الفترة الزمنية، حيث بلغت الزيادة في معدلات الاستخدام خلال الأشهر الستة التي تلت الثورة إلى ١,٢ مليون مستخدم جديد

ليصل إجمالي المستخدمين إلى ٩ مليون مستخدم أى نسبة ١٢٪ من السكان. كما أشارت إحدى الدراسات إلى تنامي دور الإنترنت كوسيلة للحصول على المعلومات

في أثناء الانتخابات؛ حيث تتفوق الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على الراديو كمصدر للمعلومات السياسية بين عينة الدراسة .

كما أثبتت دراسة أخرى أن ٦٧٪ من مستخدمي الشبكات الاجتماعية تستخدمه لأغراض سياسية. كما أشارت أيضًا إلى أن أولئك الذين يستخدمون الشبكات الاجتماعية بين مستخدمي الإنترنت يعتقدون أن الدور السياسي للشبكات فعال إلى حد كبير ٨٩,٥٪؛ حيث قال ٥ من بين كل ١٠ مستخدمين للإنترنت إنهم أصبحوا مشاركين وأكثر نشاطًا في العملية السياسية في الواقع .

التوسع في استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي فى الاتصال السياسى قبل وفي أثناء وبعد ثورة ٢٥ يناير بشكل دفع البعض إلى الربط بين التغيير السياسى الذى حدث واستخدامات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى؛ حيث أتاحت الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعى الفرصة للتواصل وتبادل المعلومات والحشد والتعبئة الذى ساعد بشكل مباشر فى ممارسة أشكال متعددة من الأفعال السياسية التقليدية مثل المظاهرات الاحتجاجية والإضرابات وغيرها. هذا إضافة إلى دور الإنترنت فى تشجيع المواطنين على المشاركة بأشكال غير تقليدية مثل حملات جمع التوقيعات الإلكترونية والمظاهرات الإلكترونية وغيرها. هذه الاستخدامات السياسية للانترنت دعمت مفهوم هيبرماس للمجال العام القائم على الفعل الاتصالي الحر والمشاركة للجميع. وهناك العديد من الدراسات التى ربطت بين التوسع فى استخدامات تكنولوجيا الاتصال وتغير منظومة الاتصال السياسى بصفة عامة اعتمادًا على نظرية النظم. مثل هذه الدراسات تساعد فى فهم المجالات التى تحتاج إلى تحسين وخطط العمل المستقبلية لتمكين هذه المجتمعات المحلية. (Bonson et al, 2012) .

وما يمكن ملاحظته هو اتجاه مجال بحوث الاتصال السياسي إلى رصد استخدامات وتأثيرات الإنترنت وتطبيقاتها على المستوى الوحدة الأكبر Macro أى المستوى الوطني أو مستوى الدولة، مع تجاهل تام لدراسات التغييرات والتأثيرات

السياسية للإنترنت وتطبيقاتها على مستوى الوحدات الأصغر Micro، المجتمعات المحلية. وليس هناك من شك في أن التوسع في الاستخدامات السياسية للإنترنت في مصر يحتمل أن ينتقل إلى المجتمعات المحلية التي ربما تجد في هذه الأدوات للتواصل السياسي وسيلة لتطوير هذه المجتمعات سياسيًّا واجتماعيًّا واقتصاديًّا. ما يجب أن يشغلنا نحن الباحثين في مجال الاتصال السياسي هو رصد مدى تغير أساليب وآليات التعامل مع المعلومات السياسية والنقاش السياسي والمشاركة المجتمعية والسياسية على المستوى المحلى في المرحلة الحالية. إن السبيل إلى تمكين المجتمعات المحلية قد يبدأ من تمكينها قدراتها التواصلية الذى يتيح فرصة أكبر لمشاركة أكثر فعالية للمواطنين في المجال العام Public sphere ؛ حيث إن تعرض المواطنين لوجهات نظر متعددة وخبرات متعددة هي متطلبات مسبقة لتفعيل المشاركة المجتمعية والسياسية .

ولا يخفى على الباحثين في مجال بحوث الاتصال السياسي ضعف الاهتمام بدراسة نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية وخاصة في الدول النامية، كما أن هناك غيابًا للدراسات التي تفسر انعكاسات النظم السياسية على نظم الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية. هذا ويطرح ظهور الإنترنت وتنامى استخدامها السياسي العديد من التساؤلات حول مدى تأثير ذلك على التمكين السياسي Political Eempowerment للمواطنين بصفة عامة ومواطني المجتمعات المحلية بصفة خاصة. خاصة وأن الإحصائيات الحكومية تشير إلى نمو معدلات استخدامات الإنترنت في المحليات؛ حيث أشارت البيانات إلى نسبة مستخدمي الإنترنت في محافظات الدلتا والصعيد وصلت إلى ٣٣,٨ ٪ من عدد المستخدمين في مصر (٤٨, ٢٠٪، ١٣ ٪ على التوالي) وذلك خلال عام ٢٠٠٨ .

إن الاهتمام بدراسة العلاقة بين وسائل وأساليب الاتصال والمجتمعات المحلية لا تعد فقط التصدى لدراسة قضية بينية، ولكن تعود فى الأساس إلى الفلاسفة والمفكرين الأوئل من اليونايين الذين وضعوا أساس الديمقراطية. وفى مجال دراسة تأثير وسائل الاتصال على المجتمعات المحلية هناك اتجاهان رئيسيان. الأول تصدى

لدراسة تأثير استخدامات مواد إعلامية محلية على الشعور بالانتماء والاندماج للسكان المحليين. والآخر اهتم برصد تأثير الانتماء والاندماج في المجتمعات المحلية على زيادة الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية. (Hoffman & Eveland, 2012). وعلى سبيل المثال توصلت دراسة (McLeod et al. , 1996) إلى أن استخدام وسائل الإعلام المحلية قد يزيد من معدلات اندماج ومشاركة المواطنين المحليين.

وهذه الدراسة هي محاولة بحثية لفهم نموذج بناء شبكات التواصل السياسي وآليات عملها وتأثيراتها على المستوى المحلى في عصر يشهد ازدياداً في استخدامات تكنولوجيا الاتصال. وتطرح هذه الدراسة فرضية أساسية وهي: «هناك علاقة بين استخدامات الإنترنت وتغير بناء وآليات عمل شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى». ومن خلال دراسة ميدانية مقارنة بين مجموعات من المواطنين المحليين في قريتين بمحافظة المنيا، تحاول هذه الدراسة رصد آليات بناء وفعالية شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى. كما تهتم بمعرفة أوجه الاتفاق والاختلاف بين الشبكات التقليدية Interpersonal Networks وشبكات التواصل الاجتماعي الجديدة New Social Networks. وتركز الدراسة على مجموعة عناصر في تحليل هذه الشبكات منها معرفة الأفراد المؤثرين على المستوى المحلى ومستوى المعرفة السياسية وطبيعة النقاش السياسي والقضايا مجال الاهتمام. كما ترصد الدراسة انعكاسات ذلك على الفعالية السياسية للمواطنين المحليين على المستوى المحلى والمستوى القومي. هذه الدراسة تأتي في إطار رصد تأثيرات استخدام تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في تمكين الفئات المهمشة في الدول الافريقية ومنها مصر. إن تمكين سكان المحليات من خلال إتاحة أنماط جديدة من التواصل السياسي قد تزيد من مشاركتهم الفعالة في تشكيل المجال العام على المستويين المحلى والوطني.

مشكلة الدراسة:

افترضت (Voltmer, 2001) أن الاتصال السياسي نظام يخضع للمعايير التي تطبق على كل النظم المماثلة. وترى أنه لكي يحدث تغيير في بنية نظام الاتصال السياسي هناك ثلاث مكونات يجب أن تخضع للتحليل للوقوف على مدى إعادة توجيهها وتفاعلها لتحديد المدى الذي يمكن في إطاره تقييم مدى تغير النظام. هذه المكونات الثلاثة هي السياسيون، ووسائل الإعلام، والجمهور .

وافترض (Dahlgren, 2012) أن استخدامات التكنولوجيا الجديدة وخاصة الإنترنت وتطبيقاتها قد تقود إلى زعزعة استقرار Destabilization نظام الاتصال السياسي. ويرى أن هذا اللاستقرار له جوانب إيجابية حيث يعمل على خلخلة البنى التقليدية للنظام ويعمل على ظهور بنى جديدة، إضافة إلى إتاحة الفرصة لإدماج أفراد جدد؛ مما يزيد من قاعة التمثيل في منظومة الاتصال السياسي وكذلك يفتح قنوات جديدة وفرصًا للتفاعل بين الأطراف المشاركة في عملية الاتصال. من هذا المنظور فإن التكنولوجيا تعزز فرص تحقيق مفهوم هيبرماس Public Sphere لمقرطة نظام الاتصال كركيزة أساسية لتطوير عملية الديمقراطية. هذا المقترب يفترض وجود مجالات حرة لنقل وتبادل المعلومات والأفكار وخلق آليات للنقاش العام حول القضايا والأفكار المطروحة والتفاعل بين المواطنين لبلورة رأي عام تجاه القضايا مجال اهتمامهم. ومع تنامي عملية الفعل الاتصالى والمشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين بفعل التوسع فى استخدامات تكنولوجيا الاتصال والمعلومات في الكثير من البلدان، ومنها مصر. أصبحت نظرية هيبرماس «الفعل الاتصالى Theory of Communicative Action» مدخلاً مهمًّا لفهم طبيعة التغيرات التى تحدث فى النظام الاتصالى واحتمالات تطورها. وعلى الرغم من ذلك فإن هناك من يعتبر المتطلبات التى اشترطها هيبرماس الخاص بالمشاركة للجميع participation by all والوصول إلى حالة «الخطاب النموذجى» «Ideal speech situation» والإجماع النموذجى consensus ideal تمثل حالة مثالية يصعب تحقيقها مما دفع البعض لنقد هذه النظرية. (Ross & Chiasson, 2011) .

وتطرح هذه الدراسة سؤالاً بحثيًا أساسيًا وهو: «هل تغير نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية في مصر بفعل استخدامات الإنترنت وتطبيقاتها؟

أسئلة الدراسة:

١. ما مصادر المعلومات التي يعتمد عليها المواطنون المحليون في الحصول على المعلومات السياسية؟

٢. ما القضايا التي تحظى باهتمام المواطنين المحليين؟

٣. من هي الأطر الفاعلة أو المؤثرة في اتخاذ القرارات على المستويات المحلية؟

٤. ما مدى استخدام شبكات التواصل الإلكترونية سياسيًا في المجتمعات المحلية؟

٥. ما اتجاهات المواطنين المحليين نحو النخب السياسية المحلية والمركزية؟

٦. ما تقييم المواطنين المحليين لمشاركتهم المجتمعية والسياسية؟

٧. ما مدى إحساس المواطن المحلي بالقدرة والفاعلية السياسية؟

٨. ما المتغيرات التي تؤثر في عملية التواصل السياسي على المستوى المحلى؟

الإطار النظرى للدراسة:

العلاقة بين التطور التكنولوجى ونظام الاتصال السياسي:

ترى Voltmer, 2006 أن أحد متطلبات إنعاش العملية الديمقراطية أو تحقيق التحول الديمقراطي هو إنهاء سيطرة النخب السياسية على المجال العام، وإتاحة الفرصة لوجهات نظر متعددة تعبر عن كيانات غير ممثلة للمشاركة في الخطاب العام؛ حيث تشير إلى أن جودة المعلومات السياسية المتداولة في المجال العام وتنشيط عملية التفاعل معها هما من المتطلبات الأساسية للديمقراطيات الناشئة وخاصة بعد انهيار نظم سياسية قديمة استمرت لفترات طويلة .

ويدور كثير من النقاش حول دور الإنترنت في التأثير على الممارسات السياسية بما يقود إلى تغير في هذه الممارسات. وتتعدد الاتجاهات في هذا السياق بين من يرى من الباحثين أن للإنترنت دورًا إيجابيًّا ومن يرى أنها لم تحدث تغيرًا جوهريًّا في الممارسات السياسية وأن التوقعات المرتبطة بذلك مبالغ فيها. وتبنى الأطروحات الإيجابية لدور الإنترنت السياسي على قدرتها في زيادة مصادر المعلومات السياسية وتعدد الاتجاهات السياسية المعبرة عنها وتفاعل المواطنين مع بعضهم البعض وتفاعلهم من السياسيين. كما تبنى أيضًا على دور الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في زيادة اهتمام فئة الشباب بالسياسة واحتمالات تأثيراتها الإيجابية على زيادة معدلات مشاركتهم المجتمعية والسياسية. ويرى أولئك الذين يقولون بدور إيجابي للإنترنت (على سبيل المثال: Erikson, 2008) ; (Coleman & Moss, 2008), (Kennedy,2008) and (Penman &Tumbull, 2012 (Coleman & Blumler, 2009)) أنها توفر الفرصة للحصول على معلومات متنوعة وتزيد من فرص المواطنين في التفاعل والمشاركة من خلال الأدوات التكنولوجية التي أصبحت متاحة لهم والتي لا تتطلب مجهودًا كبيرًا للاندماج في الفعل السياسي؛ حيث تتيح الإنترنت فرصًا متساوية للجميع وتتخطى الحدود السياسية والاجتماعية التي تعوق وصول البعض للمعلومات والتعبير عن وجهات نظرهم من خلال وسائل الاتصال التقليدية .

أما الاتجاه الآخر الذي يتحفظ على مثل هذه الأطروحات فيرى أن هناك فجوة رقميةDigital Divide تؤثر بشكل رئيسي على مقرطة الوصول واستخدام التكنولوجيا الجديدة، وأن الأكثر منطقية هو أن النخب التقليدية سوف تستخدم الإنترنت وتطبيقاتها لتزيد من سيطرتها على المجال العام بما يؤثر سلبًا على تعددية الآراء وتمثيل الفئات المهمشة والمستبعدة من المشاركة السياسية .

وقد طرح Dahlberg, 2001 ثلاثة نماذج يمكن من خلالها فهم العلاقة بين الإنترنت والسياسة. الأول وهو التحررية الإلكترونية Cyber-libertarianism . هذا النموذج يقوم على دور الإنترنت في تسهيل آليات التسويق السياسي مثل

المسوح الميدانية واستطلاعات الرأي العام والتصويت عن بعد كبديل لأنماط الممارسة التقليدية. النموذج الثاني وهو «المجتمعية» Communitarian ويقوم على دور الإنترنت في تعظيم مشاركة الجماهير القاعدية Grass-roots وهو ما ينعكس على تقوية أو تمكين المجتمعات السياسية المحلية من خلال إتاحة فرص أكبر للاندماج في العملية السياسية. النموذج الثالث قائم على «الديمقراطية التحررية Deliberative وهي التي يمكن أن تتحقق من خلال تطويع التكنولوجيا للتفاعل وتبادل الأفكار في المجال العام Public sphere . وهناك من يرى أن استخدام الإنترنت يمكن أن يعزز التماسك المجتمعي Community cohesion والتحررية السياسية Political deliberation والمشاركة السياسية Political participation. ويقوم هذا في الأساس على الدور الذى يمكن أن تقوم به الإنترنت في تعزيز المشاركة المجتمعية Civic engagement . وهناك العديد من الأشكال أو الممارسات التي تقود في هذا الاتجاه مثل الشبكات المجتمعية Community networks ونمو المجتمعات السياسية الافتراضية عبر شبكة الإنترنت Online political communities وأيضا الجهود الحكومية مركزيًا ولامركزيًا لتشجيع المواطنين على المشاركة في عملية اتخاذ القرارات عبر العديد من الآليات التي تتيحها التكنولوجيا الحديثة (Chadwick, 2006) .

وبالرغم من أن التفاعل بين وسائل الاتصال وخاصة الجديدة منها والديمقراطية تشكل أحد المجالات المهمة للباحثين في مجال العلوم السياسية والاتصال، فإنها من المناطق غير المستكشفة إلى حد كبير وخصوصًا في البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية وتحول ديمقراطي. ومثل الاهتمام الذي أولاه الكثير من الباحثين لدور وسائل الإعلام التقليدية في مقرطة النظام السياسي في أفريقيا على سبيل المثال، فإن الدور الذي تلعبه وسائل الاتصال وتكنولوجيا المعلومات موضوع يستحق الاهتمام .

تكنولوجيا الاتصال والتمكين السياسي للمجتمعات المحلية:

تتكون المجتمعات المحلية من شبكات اجتماعية Social Networks وهي مجموعة من العقد Nodes التي يمكن أن تشمل أفرادًا أو منظمات أو أشكالاً اجتماعية أخرى ترتبط بمجموعة من الروابط أو العلاقات مثل الصداقة أو الانتماء لفكرة أو تبادل المعلومات (Wasserman & Faust, 1994) . ولما كان إنتاج الأفكار السياسية واستخدامها ونشرها أو تبادلها يمثل أحد مهام الشبكات الاجتماعية المحلية، فإن دراسة هذه العملية تساعد في فهم بنية هذه الشبكات ودوائر تأثيرها وتأثرها محليًّا وقوميًّا. ومع ظهور وسائل التواصل الحديثة وأهمها الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي، فإن تطوير المشاركة فى المجتمعات المحلية من خلال استخدام أدوات الاتصال الجديدة ICTs أصبحت من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة خاصة فى المجتمعات الغربية خلال العشرين سنة الأخيرة، وهو ما ينبغي أن يكون في مجتمعاتنا أيضًا. (Ashton & Thorns, 2007) حيث يرى كثير من الباحثين أن الوسائل التكنولوجية الجديدة وبخاصة الإنترنت ساعدت في الوصول إلى المجتمعات المحلية الصغيرة، وتنبأ Castelle بأن وسائل الاتصال الحديثة سوف تؤثر على المنظومات الاجتماعية حتى في المجتمعات المحلية .

فوسائل وسائل الإعلام تعد إحدى الركائز الأساسية لتحقيق الديمقراطية وعنصرًا مهمًّا فى تشكيل المجال العام. ويرتبط المجال العام بنظرية التحديث Modernization theory وتطوير أولويات القضايا فى المجتمع؛ حيث يتوقع أن تقوم وسائل الإعلام بوظيفة مهمة كمراقب Watchman وناشر للسياسات ومعلم للمواطنين. ويمكن أن تتيح وسائل الاتصال الجديدة فرصًا للمجتمعات المحلية للخروج من دائرة الصمت التى تعيش فيه بفعل عدم اهتمام وسائل الاعلام المركزية بها؛ حيث تتيح الوسائل الجديدة فرصًا للمواطنين المحليين للتعبير عن وجهات نظرهم محليًّا ووطنيًّا للاندماج والمشاركة الفاعلة على المستويين المحلى والوطنى (Rodrigues, ٢٠١٠) . وفى إطار عدم الرضاء المجتمعى عما تقدمه وسائل الإعلام الجماهيرية

التقليدية وتوافر فرص الوصول لوسائل الاتصال الجديدة ظهر الدور البارز لهذه الوسائل فى إتاحة فرص للمواطنين للحصول على المعلومات السياسية والمشاركة فى النقاشات بشكل أكثر فعالية فى المجال العام.

ووفقًا لدراسة (Pew, 2011) حول مصادر معرفة المواطنين الأمريكيين بما يجرى في المجتمعات المحلية فإن الشباب (١٨- ٣٩ عاما) يعتمدون على الإنترنت في المرتبة الأولى للحصول على معلومات سياسية بنسبة (٢٦٪) في مقابل (١٩٪) للتلفزيون و (١٦٪) للصحف. في حين تعتمد الشريحة العمرية الأكبر (+٤٠ عامًا) على الصحف والتلفزيون في المرتبة الأولى بنسبة (٣٤٪) لكل منهما في مقابل (١٢٪) للإنترنت. كما أثبتت نفس الدراسة أن الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى وأصحاب الدخول الأعلى يبدون اهتماما أكبر بمتابعة القضايا المحلية وخاصة ما يتعلق منها بالبعد المدني Civic dimension مثل السياسات المحلية وأنشطة الحكومة المحلية والفعاليات المحلية. كما تؤكد الدراسة إلى الدور المتنامي للإنترنت كمصدر للمعلومات السياسية المحلية. كما تشير الدراسة إلى دور الاتصال الشخصي الشفاهي Word of mouth الحيوي في تبادل المعلومات المتعلقة بالمجتمعات المحلية على المستوى الأصغر Community news، وتراجع دور الوحدات الحكومية المحلية كمصادر للمعلومات في المجتمع المحلى.

وتشير الدراسات إلى أن هناك علاقات قوية بين الاعتماد على وسائل الإعلام المحلية وتحقيق الأبعاد الخاصة بالتكامل المجتمعي Community integration وكذلك الاهتمام بالسياسة المحلية والمعرفة بالقضايا المحلية والمشاركة السياسة على المستوى المحلى (Mcleod et. al, 1996) . وهذا يعني أن غياب وسائل الإعلام المحلية ربما تقود إلى عكس هذه النتائج. ويرى كثير من الباحثين أن الإنترنت وتطبيقاتها أتاحت أنماطًا جديدة لمشاركة المواطنين وهو ما يعزز الوعى المجتمعى ومشاركة المواطنين. كما أن ظهور الشبكات الاجتماعية قد أتاح أمام المواطنين أنماطًا جديدة من المشاركة المجتمعية وقنوات إضافية للتشاور وتبادل الخبرات والتفاعل

مع مواطنين آخرين ومجتمعات محلية أخرى وهو ما يسهل عملية الحوار المجتمعى وتقديم الأفكار المبتكرة وينمي التعاون والمشاركة (Bonson et al, 2012) . كل هذه الأنماط التفاعلية بين المواطنين وبعضهم البعض وبين المواطنين والسياسيين فى المحليات يمكن أن يزيد الاهتمام بالأمور السياسية ومشاركة المواطنين ويوسع أنماط مشاركة المواطنين ويساعد فى تعزيز الانتماء والثقة. (lazer, Nebolo, Esterling, & Goldschmidt, 2009) .

بالرغم من ذلك، فإن التحمس للدور الذى يمكن أن تلعبه وسائل الاتصال الحديثة فى تحديث المجتمعات المحلية من خلال تشجيع الحوار وتبادل الأفكار والآراء والمشاركة قد بدأ فى الفتور. وتشير دراسات تمت فى هذا السياق إلى أن الاستفادة من التكنولوجيا تصب أكثر فى صالح الفئات الاجتماعية الأكثر دخلاً، والطبقات الوسطى أكثر من سكان المناطق الريفية والفقراء. عزز هذا اتجاهًا يرى أن دور التكنولوجيا فى تشجيع المشاركة المجتمعية يرتبط بالأفراد والمؤسسات التى تستخدمها بشكل أكبر من التكنولوجيا نفسها (Rodrigues, 2010) .

نموذج دراسة تأثير تكنولوجيا الاتصال الجديدة على نظام الاتصال السياسي:

تتبنى هذه الدراسة نموذج (Dahlgren, 2012) الذي يطرح ثلاثة أبعاد يمكن أن تساعد في اختبار مدى تحقيق مفهوم يورجن هيبرماس لـ Public sphere في نظام الاتصال السياسي. فمن خلال تحليل هذه الأبعاد الثلاثة وهي البعد البنائي، والبعد التمثيلي، والبعد التفاعلي يمكن التعرف على المدى الذى تتوافر فيه فرصة بناء المجال العام في مجتمع ما، كما يعتبر التحليل وفقًا لهذه الأبعاد آلية لتحليل مدى تأثير التكنولوجيا في تغيير نظام الاتصال السياسي ومدى مساهمتها في خلق المجال العام Public Sphere .

البعد الأول: انعكاسات التطور التكنولوجى على بنية Structure نظام الاتصال السياسي:

يرتبط البعد الأول لدراسة نظام الاتصال السياسي في المحليات برصد ملامح المؤسسات الرسمية ومنها المؤسسات الإعلامية وأنماط ملكيتها وطرق تمويلها والأطر القانونية لها. هذا البعد وثيق الصلة ببعض الجوانب التقليدية للممارسة الديمقراطية ومنها ضمان حرية الرأي والتعبير والوصول إلى وسائل الإعلام وديناميكية الشمول Inclusive والاستبعاد Exklusive.

ومن منطلق أن المؤسسات الإعلامية تعمل في إطار اجتماعي وسياسي تتأثر به، فإن دراسة الواقع الاجتماعي له علاقة بنوع المعلومات التي تقدمها وسائل الإعلام وطبيعتها. وحيث ما تكون المؤسسات الاجتماعية والسياسية ضعيفة فليست هناك احتمالية لوجود اتجاهات إيجابية لخلق مؤسسات تساعد في بناء المجال العام. وفيما يتعلق بالإنترنت فإن الجوانب البنائية التي يجب أن تخضع للتحليل تشمل عملية التوزيع الجغرافي لخدمات الإنترنت Cyber-geography بما تتضمنه من جوانب اقتصادية وقانونية واجتماعية وثقافية وتقنية. بعض هذه العوامل قد تؤثر على استخدامات الإنترنت وخاصة ما يتعلق باستخدامها لأغراض سياسية.

البعد الثاني: انعكاسات التطور التكنولوجى على أنماط تمثيل القوى Representation المشاركة في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط تمثيل وسائل الإعلام وتعبيرها عن الاحتياجات المجتمعية للمجتمعات المحلية بوجود مؤسسات سياسية واجتماعية ديمقراطية تساعد في توفير بيئة مشجعة لتكوين Public Sphere. في هذا السياق هناك مجموعة من الأسئلة التي تطرح وتتعلق بالمخرجات التي تقدمها وسائل الإعلام ومدى تعبيرها عن التعددية والتزامها بالدقة والموضوعية والاكتمال والتوجهات السياسية وغيرها من الجوانب.

البعد الثالث: انعكاسات التطور التكنولوجي على تفاعل المواطنين Interaction في نظام الاتصال السياسي:

يرتبط مفهوم التفاعل ارتباطًا وثيقًا بما ذهب إليه هيبرماس Habermas من أن مفهوم الجمهور العام Public يجب أن ينظر إليه بأنه شيء مختلف عن جمهور وسائل الإعلام. ووفقًا لمفهوم الباحث، فإن الجمهور العامPublic يوجد بفعل عمليات تخاطب تفاعلي discursive interactional processes . يعني هذا أن استهلاك الأفراد لما تقدمه وسائل الاتصال بشكل فردى من خلال متابعتهم لوسائل الإعلام لا يشكل الجمهور العام. يرتبط إذن تكوين الرأي العام وفقًا لهذه الرؤية في الأساس ارتباطًا جوهريًّا بمشاركة الناس في حوارات عامة حول القضايا المطروحة وهو ما قد يحقق أحد أوجه الممارسة الديمقراطية المرتكزة إلى التشاور والتداول بين المواطنين وبعضهم البعض وبينهم وبين المؤسسات السياسية.

وهناك وجهان لعملية التفاعل، الجانب الأول: هو تفاعل المواطنين مع وسائل الإعلام من خلال التفكير فيما تقدمه وسائل الاعلام وتفسيره والاستفادة من المعلومات والأفكار في الحياة اليومية. والجانب الثاني: لعملية التفاعل يرتبط بتفاعل المواطنين بعضهم البعض حول القضايا المطروحة. وقد يأخذ ذلك شكل المحادثات الشخصيةTwo-person conversations أو الاجتماعات العامة. وباستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي اتسعت آفاق التفاعل بين المواطنين من خلال الإمكانيات التفاعلية التي توفرها الوسيلة، مما يزيد من فرص خلق المجال العام.

البيئة الاجتماعية والسياسية والإعلامية للمجتمع المحلى مجال الدراسة:

الواقع الاجتماعي:

يمثل مجتمع الدراسة (محافظة المنيا) واحدة من المحافظات الخمسة التي تنخفض فيها مؤشرات التنمية البشرية Human Development Indicators HDI)) مقارنة بباقى المحافظات في مصر منذ ٢٠٠٥ وحتى ٢٠١٠. وتأتي المحافظات

الخمسة من منطقة صعيد مصرUpper Egypt وتضم بالإضافة إلى محافظة المنيا محافظات (الفيوم وبنى سويف وسوهاج و أسيوط) وهي محافظات مرتبطة حدوديًّا مما يجعلها تشكل كتلة تتشابه فيها الظروف الاجتماعية والثقافية. وتضم محافظة المنيا والتي يزيد تعداد سكانها عن ٣ ملايين نسمة أكبر عدد من القرى الأكثر فقرًا على مستوى الجمهورية وعددها ٣٥٦ قرية من إجمالى ١١٤١ قرية أى بنسبة (٣١,٢٪) . وترتفع معدلات الأمية في المحافظة لتصل إلى ٤١,٣٪ في الشريحة العمرية + ١٥ عامًا، بالمقارنة بمعدلات الأمية في مصر التي تبلغ ٣٤٪. وتمتلك ٩٠,٨٪ من الأسر في محافظات الصعيد أجهزة تلفزيون ترتفع في المناطق الحضرية لتصل إلى ٩٦,١٪، وتنخفض في المناطق الريفية لتصل إلى ٨٧,٥٪. أما الراديو فهو أقل انتشارًا حيث تصل المعدلات إلى ٦٢,٤٪ في وتزيد أيضًا النسبة في الحضر لتصل إلى ٧٦٪ وتنخفض في الريف إلى ٥٤,١٪. (EHDR 2010, 2011) .

الواقع السياسي:

النظام المطبق في المحليات حتى الآن حتى وإن كان نظريًّا يسمى إدارة محلية إلا أنه في الواقع لا يحقق لامركزية سياسية أو إدارية أو مالية للمحليات. وبالرغم من أن قانون الإدارة المحلية في مصر ٤٣ لسنة ١٩٧٩ أخذ بنظام متوازٍ في هيكلة المؤسسات المحلية أو ما يعرف بنظام المجلسين، حيث يوجد بكل وحدة إدارية (محافظة، ومركز، ومدينة، وحى، وقرية) مجلس معين وآخر منتخب، إلا أن واقع الممارسة في المحليات يظهر سيطرة المجلس التنفيذي المعين على عملية اتخاذ القرارات وتنفيذ السياسات المحلية. ويعد غياب الإرادة السياسية للتحول إلى اللامركزية وقصور التشريعات والتدابير القانونية التي تدعم اللامركزية السياسية والمالية والإدارية أسبابًا أساسية لتكريس المركزية في ممارسة المهام والمسئوليات السياسية على المستوى المحلى.

نتج عن هذا النظام ظواهر سلبية أهمها ضعف قدرة المؤسسات المحلية، سواء المنتخبة أو المعينة على مقابلة مطالب المواطنين على هذا المستوى وضعف توظيف

الموارد المتاحة سواء تلك المحولة من المستوى المركزي أو المحصلة محليًّا، وعدم وضوح العلاقات المؤسسية سواء الرئيسية أو الأفقية، وترافق كل ذلك تفاوتات تنموية من إقليم اقتصادي إلى آخر وفي ذات الاقليم، بل وفي داخل المحافظة الواحدة من وحدة محلية لأخرى. قاد ذلك أيضًا إلى ضعف المشاركة السياسية للمواطن في الشأن المحلى، سواء من حيث المساهمة في صنع القرارات المحلية أو حتى الدور الرقابي على المؤسسات المحلية. (Abedel Latif, 2011) .

كما تعانى المجتمعات المحلية أيضًا غياب تواجد نشط للأحزاب السياسية ولجانها على المستويات المحلية. وبالرغم من أن الأحزاب السياسية الشرعية تتواجد على المستوى المركزي بشكل قوى، فإن تواجدها على المستوى المحلى يعد رمزيًّا (مستوى المحافظة) وتكاد تختفي تمامًا في المجتمعات المحلية (مستوى المراكز والقرى) وخاصة في محافظات صعيد مصر (Arab Strategic Report 1994, 1995) .

يرتبط بذلك غياب التواجد الفاعل لمنظمات المجتمع المدني على المستوى المحلى. وقد تتواجد بعض تلك المنظمات ولكن فقط تلك التي تهتم بخدمات الرعاية المباشرة للموطنين المحليين مثل تقديم خدمات الصحة والتعليم والمساعدات الاقتصادية، لكن تختفي منظمات المجتمع المدني النشطة التي تعمل في مجال التعليم المدني وحقوق الإنسان وحقوق المرأة والمواطنة. وهناك أسباب متعددة منها ما يعود إلى عدم الوعى بأهمية مثل هذه المنظمات لتنمية الواقع المحلى وبعضها يعود إلى قيود أمنية أو مجتمعية تحد من نشاط هذه المؤسسات في المجتمعات المحلية. في ضوء ما سبق يمكن القول إن العلاقة بين الدولة والمجتمعات المحلية هي في جوهرها علاقة تبعية ذات هامش ديمقراطي، حيث إن المؤسسات السياسية المحلية تعد أدوات لتنفيذ سياسة الدولة وتدعيم لنظام الحكم المركزي.

وما يجب الإشارة إليه أن ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ قد أوجدت حالة من الحراك السياسي قد تدفع إلى تبنى نظام حكم لامركزي تنشط فيه الأحزاب السياسية

المحلية وأيضًا تلعب فيه منظمات المجتمع المدني دورًا فاعلاً في التعليم المدني والدعوة والمناصرة والرقابة على المؤسسات السياسية المحلية.

الواقع الإعلامي:

انعكس الوضع السياسي المحلي على واقع نظام الإعلام المحلى. فمركزية النظام السياسي المحلى تبعتها أو نتج عنها مركزية إعلامية وضعف في بنية النظام الإعلامي المحلى، حيث لا تتوافر وسائل اتصال معبرة عن السكان المحليين. ففي مجتمع الدراسة هناك محطة واحدة إذاعية (شمال الصعيد) أنشئت عام ١٩٨١ وهي تبث من محافظة المنيا التي تتوسط محافظات الفيوم وبنى سويف وأسيوط كمجال تغطية لهذه المحطة الإذاعية المحلية. أيضًا هناك قناة تلفزيونية واحدة تغطي نفس المحافظات (القناة السابعة- قناة الصعيد) وقد بدأ بثها عام ١٩٩٣ (Saleh, 1998) . أما الصحف المحلية في المجتمع مجال الدراسة فهي محدودة للغاية وغالبًا مملوكة للسلطات المحلية ويكون مضمونها تبرير أعمال السلطات المحلية والدفاع عنها، وتحتوي هذه الصحف في الأغلب الأعم مضامين دعائية إيجابية وتفتقد إلى المهنية (Saleh, ١٩٩٨) . أما معدلات الوصول إلى الإنترنت في مجتمع الدراسة فهي محدودة بالمقارنة بمعدلات الوصول في المحافظات الأخرى مثل القاهرة؛ حيث أشارت الإحصائيات أن معدلات انتشار الإنترنت في محافظة المنيا بلغت ٢,٢٩٪ في عام ٢٠٠٨، مقارنة بنسبة ١٦,٦٩٪ في محافظة القاهرة . وتعود الفجوة الرقمية Digital divide بين المجتمعات المحلية إلى التباين الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بينها وبين المستويات المركزية.

الإطار المنهجى:

أداة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أداة المناقشات الجماعية البؤرية Focus group discussions كأداة كيفية لجمع البيانات. وهذه الأداة تتلاءم وطبيعة بعض المواطنين المحليين المستهدفين للدراسة. يساعد ذلك أيضًا في الحصول على معلومات أكثر تفصيلاً مما

مكن الباحث من صياغة نموذج معرفي يفسر طبيعة وآليات عمل شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى. بما يشمله ذلك من طرق التعامل مع المعلومات السياسية والنقاش السياسي والنشاط السياسي على المستوى المحلى.

المحاور الأساسية لدليل المناقشات:

اشتمل دليل المناقشة البؤرية على المحاور التالية:

- القضايا التي تمثل مجال اهتمام المواطنين المحليين.
- مصادر المعلومات السياسية للشبكات الاجتماعية على المستوى المحلي.
- آليات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- العناصر الفاعلة أو القوى الفاعلة في شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلي.
- المشاركة المجتمعية والسياسية للمواطنين المحليين.

عينة الدراسة:

تم تطبيق هذه الدراسة في قرية «البرجاية» وقرية «بني حسين» بمحافظة المنيا والتي تبعد حوالى ٢٨٠ كم جنوب العاصمة القاهرة. وقرية البرجاية تقع في مركز سمالوط وتبعد عن مدينة المنيا عاصمة المحافظة ٧كم شمالاً. وقرية «بني حسين» تتبع مركز المنيا، وتبعد عن مدينة المنيا ٧ كم شرقًا. تم إجراء ٦ مناقشات بؤرية لعينة تمثل غير مستخدمين لشبكة الإنترنت ومستخدمين لشبكة الإنترنت بواقع مجموعتين لكل فئة، ومجموعتين مختلطين تضمان مستخدمين وغير مستخدمين، تم اختيار ثلاث مجموعات للإناث ومثلهم للذكور. وشارك في هذه المناقشات ٥٢ مبحوثًا ممن تزيد أعمارهم عن ١٨ عامًا، بواقع ٢٧ سيدة و٢٥ من الذكور. وتم إجراء هذه المناقشات البؤرية خلال يونية وأغسطس ٢٠١٢.

نتائج الدراسة الميدانية لنظام الاتصال السياسي في المحليات:

استنادًا لنموذج (Dahlgren, 2012) الخاص بتحليل بنية نظام الاتصال السياسي وفقًا للأبعاد الثلاثة (البنائي، التمثيلي، التفاعلي)، وفي ضوء نتائج التحليل الكيفي باستخدام أداة مناقشات المجموعات البؤرية، يمكن رصد ملامح تأثير استخدامات الإنترنت على نظام الاتصال السياسي المحلي كالتالي:

أولًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على هيكلية نظام الاتصال السياسي في المحليات:

تشير النتائج إلى أنه ليست هناك تغيرات جوهرية في المصادر التي يعتمد عليها المواطنون المحليون فيما يتعلق بالوسائل الاتصالية التي تزودهم بالمعلومات السياسية المتعلقة بالشأن العام. فما زالت وسائل الإعلام المركزية هي المصدر الأهم للمعلومات السياسية مع الاعتماد أحيانًا على القيادات الطبيعية في هذه المجتمعات لاستقاء المعلومات المحلية والقومية؛ حيث تشير هذه الدراسة إلى أن التلفزيون القومي ما يزال هو المصدر الأساسي للمعلومات السياسية بالنسبة للقطاع الأكبر من المواطنين المحليين وخاصة للمعلومات الخاصة بالمركز أو الدولة. وجاءت إجابات المبحوثين لتؤكد ذلك «حد يعرف السياسة غير من التليفزيون» و«احنا مشغلين التليفزيون ٢٤ ساعة على النشرة» و «التليفزيون بيجيب كل حاجة». تجدر الإشارة إلى أن المواطنين يعتمدون على قنوات قومية في الأساس تبث على الأقمار الصناعية أو أرضية. بينما لم يحدث الإنترنت أي تغير في هيكلية نظم التواصل السياسي في المجتمعات المحلية كمصدر مكمل أو بديل للمعلومات.

انعكس ذلك على نوعية الموضوعات التي تحظى باهتمام السكان المحليين، حيث جاءت القضايا والسياسات المركزية على مستوى الدولة على أجندة أولويات المواطنين المحليين. عبرت عن ذلك معظم المجموعات: «بنهتم بالقضايا العامة لأنها الأهم وأخبار القرية صغيرة». وكانت القضايا القومية مثل الانتخابات الرئاسية والأمن والفساد

والبطالة وارتفاع الأسعار وغياب أو صعوبة الحصول على بعض المواد الأساسية مثل الوقود هي الحاضرة على مستوى المناقشات السياسية على المستوى المحلي مع غياب شبه تام لمناقشة السياسات المحلية. ربما جاء الاهتمام بالقضايا المحلية في صورة شكوى من بعض الخدمات المقدمة للمواطنين المحليين تتعلق بالخبز وسوء التعليم ومشكلات المزارعين دون الإشارة إلى ذلك في إطار نقد سياسات محلية. وغالبًا ما كان يشار إليها في سياقات تتعلق بالسياسات العامة المركزية.

وقد ربط كثير من المبحوثين بين الاهتمام بالقضايا المركزية وتأثير ذلك على تحسين جودة الخدمات المقدمة لهم دون الإشارة إلى تأثير السياسات العامة المركزية على سياسات أو مؤسسات سياسية محلية. ويتوقع المواطنون المحليون أن إصلاح أو حل المشكلات القومية سوف ينعكس بالضرورة على إصلاح الأحوال المحلية. وقد عبر عن ذلك المشاركون في المجموعات النقاشية: «اللى فوق لو كان كويس هيصلح اللى تحت» و «احنا بنكمل بعض لو الرئيس كان كويس المحافظ هيبقى كويس».

ويمكن رصد شبكات التواصل السياسي على المستوى المحلى على مستويات مختلفة. فكبار السن وغير المتعلمين والنساء يعتمدون في معرفة الشئون السياسية العامة على التلفزيون ويقومون بالتواصل مع أقربائهم وجيرانهم لنقل هذه المعلومات أو لمساعدتهم في تكوين آرائهم. الشباب ومن يتمتعون بمستويات تعليمية أعلى من الذكور والإناث يعتمدون على مصادر متنوعة منها التلفزيون والصحف والإنترنت ويتبادلون مع أقرانهم هذه المعلومات ويتناقشون حولها ولا ينتظرون مساعدتهم في اتخاذ قرارتهم. وأظهر معظم المشاركين اهتمامًا بتبادل المعلومات الخاصة بالقضايا القومية أو المركزية مقارنة بالقضايا المحلية: «لو في حاجة في البلد مش ببقى مهتم قوى انى أبلغها»، «الحاجات اللى جوه مهمشة».

والنتائج تشير إلى أن النساء في المستويات المحلية وخاصة من ذوى المستويات التعلمية المتوسطة وغير المتعلمات يعتمدن على التلفزيون كوسيلة للحصول على المعلومات، لكن لا يزلن يعتمدن على النخب السياسية المحلية «كبارات البلد» والذين

يتمتعون من وجهة نظرهم بوعى أكبر وقدرة على الحكم الصائب على الأمور السياسية. «الناس الكبيرة هي اللى بتوجهنا هي اللى معاشرة وعارفة الصح»، هكذا عبرت مجوعة النساء غير المتعلمات أو من تلقين مستويات تعليمية منخفضة. وهذه الشخصيات التي تعتمد عليها النساء تمثل نماذج تقليدية تنشط على مستوى المحليات وتقوم بتقديم خدمات اجتماعية وتساعد المواطنين المحليين في حل مشكلاتهم الاجتماعية وأحيانًا يقومون بدعمهم اقتصاديًا.

ويتمتع هؤلاء الذين يمثلون الأطر الفاعلة على المستويات المحلية بسمعة طيبة واستقامة ولا يبحثون عن مصالح شخصية ويتمتعون بمصداقية. ما يلفت النظر أن هؤلاء الذين يعتمد عليهم بعض المواطنين المحليين وخاصة النساء لا يمثلون القيادات السياسية المحلية الرسمية «العمدة وشيخ البلد» «احنا هنا مش هنصدق أى حد علشان معظمهم بتاع مصلحته»، «ما عندش فيه ثقه في الناس والعمده زى زمان»، «بالرغم من إن فيه كبير للبلد بس فيه ناس كتير بتخالفه»، «أنا مُصر إنه ما فيش حد ممكن أمشى وراه في البلد، وأنا ببنى قرارى من نفسى ومن اللى بشوفه في التلفزيون».

كما تشير النتائج إلى أنه من خلال المجموعات التي تمت مناقشتها أن التأثير السياسي لرجال الدين على المستويات المحلية محدود؛ حيث لم يشر أي من المبحوثين إلى دور محوري لهؤلاء كمصادر للمعلومات السياسية أو قوى فاعلة تساعد في اتخاذ قراراتهم السياسية «اعتمد على حد فاهم سياسة والشيوخ ما خدش رأيهم في أى حاجة لأنهم بيفتوا في السياسة». وتشير النتائج إلى تراجع دور الزوج والأب والأخ الأكبر كمصادر للمعلومات السياسية وكقوى فاعلة في تشكيل الوعى السياسي للمواطنين المحليين واتخاذ القرارات «أنا بسمع كل الناس وبعدين اعمل اللى يمليه عليه ضميرى». وكما عبرت إحدى المشاركات من طالبات الجامعة: «حتى لو والدى حاول إقناعى بقرار ما مثل التصويت لشخص في الانتخابات فهو لن يذهب معى في أثناء عملية التصويت وسوف أعطي صوتي لمن أريد».

ربما كان للأقران وخاصة بين الشباب الدور الأكبر في التأثير على قراراتهم السياسية. هذا لا ينفي أن الآباء يمارسون نوعًا من الإقصاء الفوقى بمنع الفتيات مثلاً من المشاركة المجتمعية على المستوى المحلى. كذلك يمارس الآباء رفضًا لتواصل الفتيات عبر الإنترنت في القرى ويقتصر تواصل الفتاة عبر الإنترنت عندما تكون في الجامعة وعاصمة المحافظة «مدينة المنيا» بعيدًا عن سلطة الأسرة. ولكن انعكس هذا سلبًا على الفتيات وجعلهن يصرحن على غير المعتاد بالنسبة للمرأة في المجتمعات المحلية برغبتهن في التمرد وإنهاء هذه الأوضاع غير المنصفة ضد الفتيات.

وتتضح الفروق بين المواطنين المحليين في الاشخاص الذين يلجأون إليهم لمساعدتهم في اتخاذ القرارات السياسية، حيث يميل الأقل تعليمًا من النساء والرجال إلى مواصفات ترتبط بقيم تقليدية في المجتمعات المحلية هي في الأغلب الأعم أخلاقية، مثل: «جدع – طيب – يخدم دون مقابل – يتمتع بمصداقية – يعمل الخير للخير وليس لمصالح شخصية». في حين يميل الأكثر تعليمًا من الشباب إلى الاعتماد على أشخاص تتوافر فيهم صفات مهنية، مثل: «فاهم سياسة – مقنع – مصدر ثقة – واقعي – متعلم».

وتشير النتائج إلى أن المجموعات التي تستخدم الإنترنت وتحديدًا الذكور يعتمدون على شبكات التواصل الاجتماعي والمواقع الإلكترونية الإخبارية في الحصول على المعلومات السياسية المتعلقة بالدولة أو المجتمع المحلى. أما بالنسبة للفتيات المستخدمات للإنترنت فلا يعتمدن عليها كمصادر للمعلومات السياسية. ويقتصر الاستخدام فقط لأسباب تعليمية أو اجتماعية وليست سياسية.

ثانيًا: تأثيرات استخدامات الإنترنت ووسائل الاتصال الاجتماعي على معدلات تمثيل المواطنين المحليين في نظام الاتصال السياسي (مدى التعبير عن القضايا المحلية) Representation :

يتضح من خلال تحليل النتائج الخاصة بمدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية عن المواطنين، ومدى تأثير الإنترنت على إمكانية تمثيل وجهات النظر للسكان المحليين وعرض القضايا المحلية بشكل أكبر، أن معظم المواطنين المحليين يشعرون أنه ليست هناك معلومات تتعلق بالواقع المحلى ذات أهمية يمكن أن يبحثوا عنها. وفي حال وجود معلومات تتعلق بالأنشطة الحكومية على المستوى المحلى يعتمد معظم المواطنين المحليين على مصادر الاتصال الشخصي Interpersonal sources (مثل موظف ينتمى للقرية ويعمل في أى من المؤسسات السياسية المحلية)، يكون مشاركًا أو لديه معرفة بقرارت متعلقة بالمجتمع المحلى. حيث يقوم هذا الشخص عبر آلية الاتصال الشفهي Word of mouth بنقل هذه المعلومات للمواطنين المحليين. ويرغب بعض المواطنين في المزيد من المعلومات السياسية المتعلقة بالواقع المحلى أو القومي ولكن بشرط أن تكون جديدة «لو فيه جديد هنستقبل». كما أبدى بعض المشاركين الرغبة في معرفة سياسية أكبر ولكنهم لا يعرفون ما هي المصادر «عايزين بس مش عارفين نحصل عليها».

وبالرغم من أن المواطنين على المستوى المحلى يعتمدون على قنوات التلفزيون من خلال متابعة نشرات الأخبار وبرامج التوك شو Talk Show كمصادر أساسية للمعلومات السياسية، فإن معدلات الثقة فيها تتفاوت من مجموعة إلى أخرى؛ حيث تميل معظم المجموعات إلى تقييم سلبى لهذه المحطات بسبب تضارب وجهات النظر والأفكار التي تعرضها كل قناة، إضافة إلى عدم تعبيرها عن القضايا الحقيقية التي تمس مصالح المواطنين «كل قناه بتذيع بشكل مختلف وبتدمر دماغ البنى آدم» و «الإعلام كله عايز تطهير» «في ناس كتير في التليفزيون مش بتقول الصراحة».

وبالرغم من أن التنوع والتعددية قد ينظر إليهما بشكل إيجابي بما يمكن المواطن من تكوين رأيه بشكل أفضل اعتمادًا على المعلومات المختلفة، فإنه يبدو أن تعود المواطنين المحليين طوال فترات سياسية سابقة وتحديدًا قبل ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ على عدم التعرض لوجهات نظر سياسية متباينة جعلهم لا يقبلون هذا الاختلاف.

إذا أضفنا إلى ذلك أن الانفتاح الإعلامي الذى شهدته مصر بعد ٢٥ يناير لا يخضع لمعايير المهنية والشفافية ويعبر أحيانا بشكل أقرب إلى الدعاية السياسية منه إلى الإعلام السياسي هو ما ساعد في توجيه نقد المواطنين لوسائل الإعلام. يضاف إلى ذلك ضعف مستويات التعليم والثقافة بصفة عامة والقدرة على النقد والتحليل بصفة خاصة بين الكثير من المواطنين المحليين جعلهم يشعرون بعبء كبير نتيجة لتعرضهم إلى معلومات سياسية متعددة الاتجاهات. وبالرغم من وجود قناة تلفزيونية محلية يفترض اهتمامها بالشأن المحلى، فإن غالبية المشاركين في المناقشات لم يعتمدوا عليها لأنها بحسب تعبيراتهم «ما بتهتمش بقضايانا». وهذا يطرح تحديًا جديدًا وهو إذا كانت قنوات التواصل السياسي المحلي (القنوات المحلية) لا تعبر عن قضايا المواطنين المحليين فما جدوى وجودها. إن عدم رضاء المواطنين عن التغطية الإعلامية للقضايا المحلية يعني استمرار معاناة نظام الاتصال السياسي في تمثيله لجميع الفئات وطرحه لكل القضايا وخاصة المحلية.

ولكن بالنسبة لأولئك الذين يستخدمون الإنترنت (نسبة قليلة) ظهر لديهم اهتمام نسبي ببعض المشكلات التي تعانى منها مجتمعاتهم المحلية والتي لا تحظى باهتمام وسائل الإعلام القومية والمحلية. وأطلق بعض الشباب مبادرات إلكترونية منها «جروب أبناء البرجاية» على الفيس بوك وكذلك صفحة «البرجاية» لمناقشة وعرض مشكلات القرية، بينما لم يتم رصد مثل هذه المبادرات في قرية «بني حسين».

هذه النتائج تشير إلى استمرار نظام الاتصال السياسي المحلي بأنماطه القائمة، وأن استقراره لم يهتز نتيجة لظهور الإنترنت وتطبيقاتها؛ حيث يركز الإعلام القومي والمحلي على النخب السياسية وقضاياها كما أنه يهتم بالقضايا القومية دون المحلية. هذا يعزز المخاوف من غياب تمثيل الفئات الأضعف (في هذا السياق سكان المناطق البعيدة عن المركز وتحديدًا القرى والنجوع) في المجال العام لغياب المعلومات المتعلقة بهم وعدم قدرتهم على التفاعل مع الأفكار التي يتم تداولها على المستويين المحلي والقومي. وبالرغم من وجود الإنترنت وما يمثله من فرصة لزيادة التعرض للقضايا

المحلية وإعطاء الفرصة للسكان المحليين للتعبير عن قضاياهم، فإن النتائج لا تشير إلى تغير مؤثر في بنية النظام السياسي المحلي وبالتالي غاب الاهتمام بالمحليات، ويستمر النظام القائم في تحيزه ولاديمقرطيته.

ثالثًا: تأثيرات استخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي على تفاعل المواطنين المحليين ومشاركتهم السياسية:

توضح النتائج أن مشاركة المواطنين المحليين في مؤسسات سياسية محلية محدودة نتيجة لسيطرة نخب تقليدية على العمل المجتمعي والسياسي على المستوى المحلى أو نتيجة لشيوع ثقافة مجتمعية تعوق المرأة من المشاركة السياسية والمجتمعية. ما يغلب على معظم المشاركين هو أنهم بعيدون عن المشاركة المجتمعية والمشاركة السياسية المحلية. وقد يكون لطبيعة نظام الاتصال السياسي في المحليات ببعديه سابق الاشارة إليهما (البنائي، التمثيلي) دور كبير في التأثير على البعد الثالث وهو التفاعل والمشاركة المجتمعية والسياسية. ففياب قنوات للتواصل السياسية تكون متاحة للمواطنين المحليين وتعبر عن قضاياهم وتمنحهم الفرصة للمشاركة في المجال العام، انعكس على مستوى تفاعلهم ومشاركتهم المجتمعية والسياسية.

بالرغم من ذلك هناك بعض المبادرات التي تتم عن مشاركة تحدثت عنها مجموعة الذكور من الحاصلين على مؤهلات تعليمية أعلى، في مقابل المرأة والحاصلين على مؤهلات تعليمية منخفضة وغير المتعلمين.

كما تشير النتائج إلى أن هناك تقييمًا سلبيًّا للنخب السياسية المحلية تمثل ذلك في هجوم أغلبية المشاركين على «عمدة القرية» بما يمثله من انتهازية سياسية وعدم اهتمام بمصالح المواطنين. نال الهجوم أيضًا القيادات التنفيذية والشعبية على المستويات المحلية المختلفة بدءًا بالقرية وانتهاء بالمحافظة. وأيضًا هناك اتجاه سلبى نحو النخب السياسية المركزية سواء المتمثلة في ممثلي هذه المجتمعات المحلية على المستوى المركزية (أعضاء البرلمان) أو الوزارات المركزية. «الناس اللى فوق هي

اللى بتوقفلنا مصالحنا» «لو كانوا بيعملوا حاجة للبلد كنا هنرضا عنهم لكنهم مش بيعملوا» «احنا في وادى وهما في وادى» و كل واحد مهتم بنفسه وما حدش بيهتم إلا لما المصيبه بتحصل». من خلال هذه العبارات عبَّر المشاركون عن الإهمال الذى تعاني منه المجتمعات المحلية.

عدم الرضا السياسي للمواطنين المحليين نال النخب السياسية المركزية ممثلة في الحكومة والوزراء وامتد إلى السلطات المحلية والنخب السياسية المحلية ممثلة في المحافظة ورؤساء المدن والقرى والعمد والمشايخ «ما حدش بيسمع للناس والمحافظ مش بينزل للناس يشوف مصالحها» «مش بنشوفهم ولا بينزلو أرض الواقع» «ما بنشوفهمش غير في الانتخابات علشان الأصوات». هذا لا ينفي وجود نخب سياسية غير رسمية حظيت بتقدير المشاركين وخاصة بين النساء غير المتعلمات أو من نلن قسطًا أقل من التعليم. هذه النخب السياسية غير الرسمية تتمثل في شخصيات «كبارات البلد» غالبًا من ينشطون اجتماعيًّا في حل النزاعات الاجتماعية والاقتصادية بين المواطنين.

وبالرغم من انخفاض مستويات المشاركة المجتمعية والسياسية على المستوى المحلى، فإن هناك اهتمامًا بالمشاركة السياسية على المستوى المركزى. ظهر ذلك من خلال اهتمام المبحوثين بالانتخابات الخاصة برئيس الجمهورية وقت إجراء الدراسة ٢٠١٢. وقد يفسر ذلك الاهتمام اعتقاد المواطنين بأن اختيار الرئيس سوف يساعد في حل مشكلاتهم المحلية.

ويشعر سكان المجتمعات المحلية بضعف فعاليتهم السياسية على المستويين المحلى والمركزي. بالرغم من تعبير البعض عن الإحساس بالأهمية في أوقات الانتخابات المركزية (البرلمان والرئاسة)، إلا أنهم يشعرون أن هذا الاهتمام وقتي يرتبط بحصول النخبة على أصوات المواطنين المحليين للتمثيل في المؤسسات السياسية دون أدنى اهتمام بعد ذلك بالمواطنين المحليين.

فقدان الاهتمام بالمشاركة في الفعاليات السياسية والمجتمعية المحلية يبدو جليًّا من خلال آراء المشاركين مثل «اللى ليه دور مختارينه من الأول وبيبقى أقرب الأقربين للى ماسك»، «قلنا ما قلناش ما حدش بيسمعنا» «عايز أشارك بس اللى عايزينه بيعملوه» «بتمنى بس الموضوع مش بإيدى» «البلد عمومًا مالهاش دور والناس بتوع الفلوس هما اللى بيأثروا» «لا حاسة إنى ما ليش دور زى ٣٠ مليون مصرى ما لهمش أى لزوم» « زى الناس ما تعمل هنعمل». بينما عبرت أقلية عن دورها الفاعل «أيو دورى ليه لزمه لو كل واحد وصل صوته للمسؤلين هيعرفوا عننا كل حاجة» «أنا ليه لزوم لو شاركت برأيى سواء خدو بيه أو لا».

بالرغم من ذلك، فهناك استثناء ظهر من خلال إجابات الذكور من المستخدمين لشبكة الإنترنت؛ حيث يشعرون أن الإنترنت ساعدتهم في التأثير على القرارات المحلية من خلال الجروب الإلكتروني للقرية. هذا الجروب يضم شبابًا وقيادات مجتمعية جديدة ويمارس نوعًا من المعارضة السياسية الافتراضية للقيادات السياسية المحلية. وقد عبَّر بعض المشاركين عن أن الإنترنت ساعدت في أن يكونوا مؤثرين داخل مجتمعهم المحلي.

ولكن بصفة عامة تؤكد النتائج ضعف تفاعل ومشاركة المواطنين في الفعاليات السياسة المحلية وكذلك التفاعل مع السياسيين المحليين، وأيضًا يشعرون بضعف فعاليتهم وتأثيراتهم على السياسات العامة والمحلية. ولم تساعد الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي في إحداث تغير جوهري في زيادة تفاعل المواطنين المحليين ومشاركتهم السياسية.

مقترب نظري لنظام الاتصال السياسي على المستوى المحلى في ضوء نتائج الدراسة:

استنادًا إلى نتائج التحليل الكيفي الذي توصلت إليه هذه الدراسة، فإن هناك ثلاثة نماذج يمكن أن تساعد في فهم نظام التواصل السياسي في المجتمعات المحلية، هي:

النموذج الأول:

يتزايد وفقًا لهذا النموذج الاعتماد على قيادات الرأي والنخب المحلية والقيادات العائلية كمصادر الحصول على المعلومات السياسية وتوجيه المواطنين أو التأثير عليهم في عملية اتخاذ القرارات السياسية المحلية والمركزية. هذا النموذج يشهد تراجعًا في المجتمعات المحلية ولم يتبق منها سوى تأثير النخب المحلية المجتمعية في عملية اتخاذ القرار. وغالبًا ما يرتبط ذلك بفئة النساء غير المتعلمات أو من حصلن على مؤهلات تعليمية متوسطة. بين هذه الفئة هناك تغير في مصادر الحصول على المعلومات حيث تلعب وسائل الاتصال الجماهيرية وتحديدًا التلفزيون الدور الأكبر في تزويد المواطنين بالمعلومات السياسية. لكن ما تزال هذه الفئة تتطلع إلى نخب سياسية محلية قد تساعدها في اتخاذ القرارات السياسية على المستويين المحلى والمركزي. وباستثناء هذه الفئة لا يوجد تأثير كبير لهذا النموذج في المجتمعات المحلية في المرحلة الحالية. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

١. الاعتماد على مصادر تواصل مجتمعي ووسائل الإعلام التقليدية.

٢. انخفاض الوعى السياسي بصفة عامة بين غالبية السكان المحليين.

٣. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.

٤. ليس لديها رأي محدد في مدى التعبير عن قضاياهم محليًّا أو إقليميًّا.

٥. تبعية المواطنين المحليين للنخب السياسية المحلية في عملية اتخاذ القرارات.

٦. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.

٧. عدم وضوح الاتجاهات نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثاني:

وفقًا لهذا النموذج يزيد الاعتماد على وسائل الاتصال الجماهيرية وخاصة التلفزيون كمصادر للمعلومات السياسية ومناقشة هذه المعلومات مع بعض عناصر الشبكات الاجتماعية المحلية، والتي قد تكون الجيران والأصدقاء وزملاء العمل وأحيانا الأقارب دون وجود تأثير قوى لأي من هذه القوى في توجيه المواطن المحلي لاتخاذ القرار. هذا النموذج هو أكثر سيطرة ووضوحًا في بنية الاتصال السياسي المحلي في المرحلة الحالية. حيث عبر معظم المشاركين من كل المجموعات تقريبًا عن ذلك وهو ما يجعل الباحث يميل إلى اعتبار أن هذه الحالة أو هذا النموذج الذي يتجاوز النمط التقليدي في الاتصال السياسي على المستوى المحلي، وإن كان لم يتأثر بالتكنولوجيا الحديثة، هو الأكثر شيوعًا والأكثر تعبيرًا عن واقع الممارسة الفعلية في المحليات. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

١. الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية المركزية.

٢. ارتفاع نسبي للوعي السياسي للمواطنين المحليين.

٣. الاهتمام بالقضايا السياسية العامة بشكل أكبر من القضايا المحلية.

٤. عدم الشعور بالرضاء عما يقدم عن الواقع المحلي في وسائل الإعلام.

٥. استقلالية المواطنين المحليين في عملية اتخاذ القرارات السياسية.

٦. محدودية المشاركة السياسية والإحساس بالفعالية السياسية للمواطنين المحليين.

٧. الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

النموذج الثالث:

وهو نموذج الاعتماد على مصادر جديدة للمعلومات تتجاوز وسائل الإعلام التقليدية إلى الاعتماد على المصادر الإلكترونية (الإنترنت وتطبيقاتها) ليس كبديل للإعلام التقليدي ولكن مكمل له. يرتبط بهذا النموذج تغير في تشكيل الشبكات الاجتماعية التقليدية ليتداخل فيها أنماط جديدة غير الأصدقاء والزملاء والجيران والأقارب، مثل النشطاء الإلكترونيين أو أشخاص يعيشون في نفس المجتمع المحلى (القرية) دون أن يرتبطوا بعلاقات تقليدية مع الآخرين. هذا النمط للاتصال السياسي داخل المجتمعات المحلية يمثل إرهاصات لمرحلة جديدة حيث إن من يقومون به هم من فئة الشباب الذكور الحاصلين على مستويات تعليمية أعلى مقارنة بباقي الفئات. وبالرغم من أن هذه الحالة تعد محدودة في الوقت الراهن إلى أن وجودها وتأثيرها قد يشهد تطورًا سريعًا يرتبط بتطور انتشار واستخدام الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي على المستويين المركزي والمحلى. يرتبط بهذا النموذج المخرجات التالية:

١. الاعتماد على وسائل الإعلام التقليدية كمصادر للمعلومات، مع الاعتماد أحيانًا على الإنترنت وتطبيقاتها.

٢. ارتفاع الوعي السياسي للمواطنين المحليين.

٣. تنامي الاهتمام بالقضايا المحلية في منظومة الاتصال السياسي بين المواطنين المحليين.

٤. عدم الرضاء عن مدى تعبير وسائل الإعلام التقليدية قومية أو محلية عن قضاياها.

٥. التشاورية في عملية اتخاذ القرارات السياسية بين المواطنين المحليين.

٦. فاعلية وتمكين المواطنين المحليين وزيادة المشاركة المجتمعية والسياسية على المستويات المحلية.

٧. تنامي الاتجاهات السلبية نحو النخب السياسية المحلية والقومية الرسمية وغير الرسمية.

خاتمة:

لقد تنبأ (Castells, ٢٠٠٠) بتأثيرات استخدام ICTs على جوانب مختلفة من الأنظمة المجتمعية ومن ضمنها نظام الإعلام؛ لكن النتائج حتى الآن فى بعض المجتمعات وخاصة المحلية منها لم تصل إلى مرحلة التغير المأمول. ففي ضوء النموذج التي تبنته هذه الدراسة من حيث قياس تأثر نظام الاتصال السياسي في المجتمعات المحلية بأبعاده الثلاث (الهيكلي أو البنائي، التمثيلي، التفاعلي) لم ترصد تغيرات جوهرية يمكن عزوها إلى تأثيرات التكنولوجيا الحديثة.

فالأنماط التقليدية لنقل وتبادل المعلومات (الاتصال الجماهيري والاتصال الشخصي) ما زالت تلعب دورًا محوريًّا ولم تبزغ منصات إعلامية محلية جماهيرية مرتكزة على الوسائل التكنولوجية وتمثل مصادر للمعلومات السياسية تنافس هذه الوسائل التقليدية. هذا يعني أن نظام الاتصال السياسي المحلي وفقًا للبعد الأول (البعد البنائي) لم تدخل عليه تغيرات جوهرية. وتمثل التغير في انتشار محدود لاستخدام الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي غير مستخدمة بشكل فعال كأدوات لإنتاج ونقل وتبادل المعلومات السياسية. أيضًا بتحليل نظام التواصل السياسي في بعده الثاني المتعلق بمدى التعبير عن قضايا وشئون السكان المحليين (البعد التمثيلي) لم يلاحظ تغير كبير في هذا الخصوص. حيث لم تستخدم الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي كوسائل مكملة أو بديلة للوسائل التقليدية في التعبير عن القضايا المحلية. حيث ما تزال القضايا المركزية هي المطروحة على أجندة السكان المحليين وهي التي تحظى باهتمام في مناقشاتهم العامة. وغابت الإنترنت عن أن تكون البديل الإعلامي الذي يعبر من خلاله السكان المحليون عن قضاياهم وطرحها على المستويين المحلي والقومي. ولقد انعكس ذلك على البعد الثالث لتحليل نظام الاتصال السياسي المحلي (التفاعل والمشاركة) حيث إن هناك عدم شعور بعدم الكفاءة السياسية وضعف المشاركة المجتمعية لغياب القنوات المحلية التي يمكن من خلالها حشد المواطنين وتعبئتهم للمشاركة. فما زالت الإنترنت وتطبيقاتها تستخدم على نطاق ضيق وبين فئات محددودة مما يقلل من أهميتها في تنمية المشاركة المحلية.

هـذا يقـود إلـى القـول بـأن المرحلـة التـي تمـر بهـا المجتمعـات المحليـة وقـت إجـراء الدراسـة مـا تـزال تمثل مرحلـة انتقاليـة تتواجـد فيهـا الأنظمـة التقليديـة جنبًـا إلـى جنـب مـع النظـم الجديـدة وتتفـاوت معـدلات التبنـى لهـذه النظـم الجديـدة مـن مجتمـع إلـى آخـر. والنتيجـة المترتبـة علـى ذلـك أن العديـد مـن المواطنـين المحليـين لـم يدركـوا حتـى الآن التغييـرات التـى تمـت فـى الأنظمـة المجتمعيـة أو ليـس لديهـم القـدرة علـى التعامـل مـع النظـم والأنمـاط الجديـدة. ولذلـك يصبـح التسـاؤل هـو كيـف يفهـم المواطنـين تطبيقـات التكنوجيـا وكيـف يستخدمونها؟ أكثـر أهميـة مـن السـؤال الخاص بمدى توافـر التكنولوجيا للمواطنـين المحليـين مـن عدمـه؛ حيـث إن التهميـش والإقصـاء لبعـض المناطـق المحليـة مـن أن تصبـح حيـة وفاعلـة فـى اسـتخدامات التكنولوجيـا الجديـدة لأغـراض سياسـية يمثـل شـكلاً جديـدًا للانقسـام divide يمكـن أن يمثـل عقبـة أمـام الوصـول إلـى مجتمـع متماسـك كأحـد القضايـا التـى تشـكل اهتمـام الأحـزاب الاجتماعيـة الديمقراطيـة أو أحـزاب الطريـق الثالـث.

نتائـج هـذه الدراسـة تؤكـد أن توافـر التكنولوجيـا فـى حـد ذاتهـا لا يضمـن اسـتخدامها لأغـراض سياسـية سـواء مـن جانـب المواطنـين أو السـلطات السياسـية المحليـة. فبـدون تغييـر فـى النظـام السياسـي المحلـي الـذي يشـمل السياسـات والسياسـيين وأسـلوب الحكـم لا يمكـن التوقـع بوجـود أنمـاط للتفاعـل السياسـي والتشـاور والمشـاركة وشـفافية الأداء الحكومـي. كل هـذا يتطلـب تغيـرًا جوهريًّـا فـى الوضـع الحالـي القائـم وهـو مـا قـد يتطلـب المزيـد مـن الوقـت لإحـداث التغيـر المطلـوب. وفـى النهايـة فإنـه لا يمكـن النظـر فقـط إلـى أن التكنولوجيـا هـى إمـا أن تحقـق أو لا تحقـق تغييـرًا فـى نظـام سياسـى أو اجتماعـى معـين، لأن هـذا يقـود إلـى أن التبسـيط مبنـي علـى فرضيـة دور التكنولوجيـا الحاسـم أو الحتمـي فـى عمليـة التغييـر دون النظـر إلـى العوامـل الداخليـة الاجتماعيـة والثقافيـة والسياسـية التـى قـد تؤثـر تأثيـرًا كبيـرًا علـى أنمـاط وآليـات اسـتخدام التكنولوجيـا. (Suchman et al., 1999) .